

ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر

أ.د. رءوف عباس حامد

لم يحظ بلد من بلاد الدنيا بما حظيت به مصر من تاريخ عريق، فتاريخ مصر وتاريخ الحضارة الإنسانية وجهان لعملة واحدة، ولا يكاد أحد على وجه الأرض يدرس تاريخ الحضارة بمعزل عن تاريخ مصر، ودور الإنسان المصرى فى صنع الحضارة معروفة ومشهود. فلا يخلو متحف من المتاحف العالمية الكبرى من آثار الحضارة المصرية القديمة أو الوسيطة، تلك الآثار التى تقدم الدليل الناصع على الدور التى لعبته مصر فى منطقتها والعالم من حولها منذ أقدم العصور، فأثرت فى حضارات الشرق الأدنى كما أثرت فى حضارات البحر المتوسط، وانتقلت المؤثرات المصرية القديمة من بلاد الرافدين إلى فارس حتى بلغت الصين. كما لعبت تلك المؤثرات دورا كبيرا فى إثراء الحضارتين اليونانية والرومانية القديمة. ولعبت مصر دورا رائد فى الحضارة الإسلامية عمراننا وفننا وثقافتنا، وكانت لمصر خصوصيتها فى إطار الحضارة الإسلامية، وكان لها عطاؤها الخاص فى شتى الميادين. وحين أطل الشرق العربى على العالم الحديث، جاءت إطلالته من خلال تجربة التحديث المصرية فى القرن التاسع عشر، وعن طريق مصر تعلم العالم العربى كيف يوائم بين تراثه العريق وثمار التجربة الحضارية الغربية.

ورغم هذه التجربة التاريخية الغنية، واستمرارية التاريخ المصرى منذ كان هناك تاريخ مكتوب، فإن كتابة تاريخ مصر تعاني أزمة منهجية ماثلة للمعنيين بالحركة الثقافية فى مصر خاصة، والحركة الثقافية العربية عامة، فما تعانيه كتابة تاريخ مصر تشكو منه كتابة التاريخ العربى عامة غير أن مصر تتفرد بظروف بيئية خاصة تميزها على البلاد العربية فى المشرق والمغرب على السواء. هذه الأزمة المنهجية ترجع فى تقديرنا إلى غياب الوعى بوظيفة التاريخ، كما ترجع إلى النقص فى ثقافة المؤرخ، اختلاط المفاهيم عنده، وسوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية، وسوف نتناول هنا أبعاد هذه الأزمة من واقع الخبرة فى معاناة الكتابة فى تاريخ مصر.

وظيفة التاريخ:

والمكتبة العربية فقيرة عموما فى دراسة مناهج البحث فى العلوم الإنسانية عامة والتاريخ خاصة، وأغلب الكتب القليلة المتاحة فى منهج البحث التاريخى إما مترجمة أو مصاغة من أفكار كتاب أوربيين بعينهم،

والمترجم والمؤلف فيها يعكس التأثر بليبرالية القرن التاسع عشر وفلسفتها ورؤيتها للكون¹، ولذلك لا نجد تحديدا علميا واضحا لوظيفة التاريخ في تلك الكتب التي أثرت ولا زالت تؤثر في أجيال متعاقبة من المشتغلين بكتابة التاريخ، ولا نجد سوى عبارات عامة كالقول بأن التاريخ يعنى بدراسة الإنسان والزمان أو أن التاريخ ذاكرة الإنسانية ومحصلة تجاربها التي تستلهمها في حاضرها، أو القول بأن عظة الماضي وعبرته التي يهتدى بها الناس في حاضرمهم ومستقبلهم.. إلى غير ذلك من تحديدات عامة وسطحية لوظيفة التاريخ.

ويرتبط بهذا الفهم الخاطئ لوظيفة التاريخ، كما تحددها كتب منهج البحث التاريخي التي تضمها المكتبة العربية مترجمة ومؤلفة، خلط في تناول التاريخ ذاته، والاهتمام بالتطور السياسي مثلا وتغليب على ما عداه وربط التغيرات الإجتماعية والإقتصادية بالممارسات السياسية مما أفقد التاريخ نفسه وحدته العضوية؛ فهناك مصر فرعونية وأخرى بطلمية، وثلاثة بيزنطية، ورابعة إسلامية.. الخ. وحتى تاريخ الإسلام في مصر ثم تناوله من خلال هذا المنهج التفككي أو اللامة - إن شيءنا الدقة في التعبير - فهناك مصر عصر الولاة ومصر الطولونية ومصر الأخشيديّة ثم مصر الفاطمية فالأيوبية بالمملوكية فالعثمانية.

وهكذا يقع قارئ تاريخ مصر في حيرة من أمره، فكان السلطة السياسية في مصر تغير صبغة البلاد، فتبدو للناظرين مختلفة تماما عنها قبلهم، وكأن الإنسان المصري يعيش ويتحرك وينتج ويفكر بقرار من الحاكم، ووفق مشيئته. وللأسف امتدت هذه العدوى إلى كتاب السياسة فوجدناهم يقسمون مصر المعاصرة إلى مصر عبد الناصر ومصر السادات ومصر مبارك.

وغاب عن هؤلاء وأولئك أن مصر مجتمع بناه المصريون في عملية تاريخية استغرقت ما يزيد على ستين قرنا من الزمان، مجتمع جاء نتاجا لتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية وتطويعه لها. وعبر تلك القرون البعيدة، كانت الزراعة نشاطه الإقتصادي الرئيسي، ومن خلال العلاقة الجدلية بين الإنسان والأرض رسمت خطوط المجتمع المصري وتشابكت وتحدد نظامه السياسي وفكره: ثقافة وتقاليد.

وما التاريخ إلا دراسة لحركة المجتمع من شكل معين إلى شكل آخر نتيجة ما يلحق بنيته الأساسية من تغير يعكس على بينته الفوقية وتلك وظيفة التاريخ، فهو يتتبع عملية التطور في المجتمع، فيرصد التغيرات الكمية في البنية الإقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات كيفية يكون لها تأثيرها على البنية

¹ حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، دار المعارف، ط2، القاهرة 1965، وأنظر أيضا، سيد الناصري: فن كتابة التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة 1982. شوقي الجمال: علم التاريخ، نشأته وتطوره ووصفه بين العلوم، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1982؛ عفت محمد الشرقاوي: أدب التاريخ عند العرب، دار العودة بيروت د.ت. ومن الكتب التي ترجمت لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ، كارل بوبر: عقم المذهب التاريخي، ماور: من المعرفة التاريخية؛ ارنست كاسبرر: في المعرفة التاريخية، ويد جري: التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبي؛ هرنشو: علم التاريخ.

الإجتماعية، وما يفرزه هذا التغيير من آثار على البنية السياسية وعلى الأفكار. وبعبارة أخرى يعالج التاريخ المجتمع باعتباره كائنا عضويا يتغير من حال إلى حال نتيجة عوامل موضوعية.

هذه الرؤية لوظيفة التاريخ لازالت غائبة - للأسف الشديد- عند الكثيرين من المؤرخين العرب، وتمثل الإشكالية المنهجية الأساسية التي تعد مسئولة عن أزمة الكتابة التاريخية فى العالم العربى كله. تلك الأزمة الناجمة عن عدم الوعى باستمرارية تاريخ الجماعة البشرية التي ترتبط بيئة معينة، ومن ثم النظرة الجزئية إلى نتف من مظاهر التطور دون الأخرى فى الاعتبار بالصورة التركيبية لهذه المظاهر والعلاقة الجدلية بينها وبعضها البعض.

ولعل الفهم الخاطئ لوظيفة التاريخ مسئول عن استباحة الخوض فيه فى بلادنا لكل صاحب قلم بغض النظر عن ثقافته وتكوينه العلمى والفكرى وهنا يختلط مفهوم "الرواية" و"السيرة" بالتأريخ، وأصبح كل من يكتب عن ظواهر الماضى يعتبر نفسه فى عداد المؤرخين، وهذا يقودنا إلى العامل الثانى فى أزمة الكتابة التاريخية.

نقص ثقافة المؤرخ:

فالنقص فى ثقافة كتاب التاريخ عندنا يرتبط بالفهم الخاطئ لوظيفته، فانطلاقا من المفاهيم العامة الخاطئة سألفة الذكر، كانت برامج دراسة التاريخ فى جامعاتنا تحشو أذهان الطلاب بموضوعات مختلفة من التاريخ دون اهتمام كاف بالعلوم المساعدة التي يجب أن يتزود بها دارس التاريخ الذى يفترض فيه الاشتغال بالكتابة التاريخية كالاقتصاد والتغير الإقتصادى وعلم الاجتماع والتغير الإجتماعى وسوسولوجيا المعرفة، وعلم السياسة وتطور النظم السياسية، والفن والتذوق الفنى وعلم الجمال وغيرها من علوم أصبحت ألزم ما تكون للمؤرخ. فإذا كنا لا نتصور طبيبا لا يعرف شيئا فى الكيمياء أو الفيزياء أو البيولوجى أو علم وظائف الأعضاء، كذلك لا نتصور أن يتصدى لكتابة التاريخ من يفنقر إلى الإلمام ببعض العلوم الإنسانية الضرورية لفهم الإنسان والجماعة البشرية وأسس المجتمع.

فبدون قدر كاف من المعرفة الإقتصادية والإجتماعية لا يستطيع المرء أن يكون مؤرخا على الإطلاق، لأن بذلك يفقد القدرة على تحليل الأرضية التي يرتكز عليها أى مجتمع من المجتمعات ولا يستطيع أن يضع يده على عوامل الحركة والسكون فيه، ولا يقدر على فهم حركة التغير التاريخية وتقييمها ومحاولة تفسيرها.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن علم السياسة والفلسفة وغيرهما من العلوم الإنسانية المساعدة التي يحتاج إليها المؤرخ حتى يصبح مؤرخا. فليست وظيفة المؤرخ سرد الحوادث فحسب، بل عليه أن يفسرها

ويضعها في إطارها الصحيح من تطور المجتمع. ولا يمكن أن ينجح المؤرخ في مهمته إلا إذا تزود بالأدوات التي تعينه على أداء العمل على الوجه الأكمل.

وليت الأمر يقتصر عند هذا الحد من القصور في برامج دراسة التاريخ في الجامعات العربية، بل يمتد إلى عدم الاهتمام الكافي بمناهج البحث التي تعد ضرورة أساسية للمشتغل بالتاريخ، فغالبا ما يقتصر الاهتمام بالنواحي التقنية للكتابة التاريخية، ككيفية إعداد خطة البحث، وكيفية استشارة المراجع، وضبط الحواشي، وإعداد قوائم المراجع والمصادر. واستخدام الملاحق، وغير ذلك من أمور تتصل بشكل الكتابة التاريخية وليس بمضمونها وموضوعها. فلا يتعلم طلاب التاريخ شيئا عن النقد التاريخي، وأصول الكتابة التاريخية، والتفسير والأسس التي يقوم عليها، ولا يدرسون شيئا عن فلسفة التاريخ والمدارس المختلفة لتفسير التاريخ، وإذا درسوا بعضها كان الانحياز واضحا لمدارس معينة وغالبا ما تحرز المدرسة المثالية ومدرسة الحوليات قصب السبق من اهتمام الأساتذة وتحاط المدرسة المادية بالغموض والبهتان، وإذا درست كان تدريسا - غالبا من موقف النقد لا من موقف التحليل.

إختلاط المفاهيم:

ولعل هذا النقص الخطير في ثقافة المؤرخ العربي يفسر لنا اختلاط المفاهيم عنده. وهناك نجد أنفسنا أمام نوعية من المؤرخين: أحدهما ينتمى إلى المدرسة التاريخية الألمانية فكرا وتكوينا يرى الاكتفاء بإعادة تركيب الحدث التاريخي بتفاصيله دون التدخل في مساره بمحاولة تفسيره بحجة أن المؤرخ لن يستطيع أن يفسر الحدث إلا إذا تجمعت أمامه أطرافه كلها، وطالما كانت هناك أطراف مفقودة، فلا يحق له أن يدلى في الحدث برأى. وهى مدرسة عفا عليها الزمن ولكن لا زال لها رموزها بين مؤرخينا، ومثل هؤلاء يكتفون من التاريخ بالسرد والرواية ويحتفلون احتفالا كبيرا بالوثائق وبالمقولة الشهيرة "لا تاريخ بغير وثائق" وهؤلاء لا شأن لهم بما تعنيه باختلاط المفاهيم لأنهم لا يشغلون أنفسهم بتفسير التاريخ.

أما النوع الآخر من المؤرخين فهم يجتهدون في الجمع بين السرد والتفسير، ومن ثم تبرز في كتاباتهم هذا الخلط في المفاهيم الذي يرجع إلى النقص الخطير في ثقافة هذا الفريق من المؤرخين.

من ذلك الاعتقاد بأن وجود التجارة في مجتمع ما يعنى أن هناك "رأس مال تجارى" ومن ثم نواة "لتحول رأسمالى" وارهاص لقيام طبقة "بورجوازية" حتى لو كان العصر الذى يتحدثون عنه العصر العباسى الأول أو حتى عصر ما قبل الإسلام، على نحو ما فعل الدكتور محمود إسماعيل فى كتابه "سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، محاولة لتنظير" حين تحدث عن سيادة البورجوازية فى عصر ما قبل الإسلام وعن الليبرالية فى

العصر الأموي، وانتكاس البورجوازية والردة الاقطاعية فى العصر العباسى، ثم الصحوة البورجوازية فى العصر العباسى الثانى !!²

وكذلك مقولة وجود تحول رأسمالى فى مصر سابق على الحملة الفرنسية بسبب وجود بعض بقايا البيوت التجارية المشتغلة بتجارة العبور والتي كان بعضها يستثمر بعض أمواله فى الزراعة (الالتزام)، ومن ثم الحديث عن نواة للبورجوازية فى هذه المرحلة من تاريخ مصر.

ومن ذلك أيضا القول بوجود أصول التكوين "القومى" للأمة العربية فى عصر ما قبل الإسلام، وإرجاع حركة الفتوح الإسلامية إلى الروح القومية العربية على نحو ما فعل الدكتور عبد العزيز الدورى³.

ولعل أبرز مظهر للخلط فى المفاهيم قضية التقسيم الزمنى لتاريخ العرب عامة وتاريخ مصر خاصة، فهنا يبرز التناقض فى المعايير، والانفصال التام بين المؤرخ وموضوع دراسته، وأعنى بذلك المجتمع العربى ذاته، وعدم وضوح الرؤية لتاريخه.

فقد جرت عادة المؤرخين على اعتبار الفتح العثمانى للشام 1516 ومصر 1517 بداية لتاريخ العرب الحديث وتاريخ مصر الحديث، رغم أن المجتمع العربى كان يعانى حالة ركود حضارى سبقت الفتح العثمانى بنحو القرن من الزمان، كان خلالها المجتمع العربى مجتمعا تقليديا بكل المعايير العلمية يسوده نمط إنتاجى يقوم على سد الحاجات الأساسية للأفراد من مأكلا وملبس ومسكن، مجتمع ينتج من أجل الاستهلاك ولما كانت هناك علاقات تبادلية بين الخلايا المكونة لهذا المجتمع وبعضها البعض أو بين المجتمع ككل وغيره من المجتمعات، حقا كان هناك قدر محدود من تجارة العبور، ولكن دور التجارة - رغم مقولات بعض المتخصصين فى التاريخ العثمانى - كان محدودا للغاية، وسادت المجتمع علاقات إنتاجية ذات طابع اقطاعى فى ظل نظام الالتزام فى مصر ونظام الاقطاع العسكرى فى الشام والعراق. وخيم الجمود على نمط الإنتاج فى الزراعة والصناعة الحرفية التقليدية على السواء. ونضب معين الفكر، وانعدم الابتكار، واتسمت السلطة بالقهر والاستبداد والفوضى.

ورغم البحوث الأخيرة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة حول الحقبة العثمانية فى تاريخ العرب، ومقولات بعض المؤرخين التى جاءت بالعدد الخامس من "فكر" إلا أنها بحوث قامت على مادة تاريخية اختيرت بأسلوب انتقائى، وتمثل الاستثناء لا القاعدة، وخرج منها أصحابها بتعميمات معيبة منهجيا. وتبقى حقيقة الركود الحضارى للحقبة العثمانية واضحة لكل مؤرخ يتعامل مع المجتمع ككل فى تلك الحقبة ولا يعالج بعض مظاهره ويغفل عن بقية هذه المظاهر بقصد أو بغير قصد.

² محمود إسماعيل عبد الرازق: سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، محاولة تنظير، جزآن، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.

³ عبد العزيز الدورى: التكوين التاريخى للأمة العربية، دراسة فى الهوية والوعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

إن اختيار الفتح العثماني بداية لتاريخ العرب الحديث لا يقوم على سند علمي، ولا يضع في اعتباره واقع المجتمع العربي، وإنما يقوم على معاصرة الحقبة لبداية التاريخ الأوربي الحديث الذى حقق الانتقال من العصر الوسيط إلى العصر الحديث بعدما شبت الرأسمالية عن الطوق، ولعبت البورجوازية دورا هاما فى نشوء الدول القومية فى أوروبا، وشهد مطلع القرن السادس عشر بداية تحرر العقل الأوربي من سلطان الكنيسة على البروتستانية أولا ثم الفكر العلماني ثانيا، كل ذلك كان يبرر للمؤرخ الأوربي اختيار مطلع القرن السادس عشر بداية غير متنازع عليها لتاريخ أوروبا الحديث، أما بالنسبة لتاريخ العرب الحديث فالأمر مختلف تماما فنحن أمام مجتمع لا يختلف عنه فى العصور الوسطى، بل يمثل مرحلة متخلفة كثيرا عما كان عليه فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى على وجه التحديد.

ولم يطرأ أى تغيير على نمط الإنتاج فى المنطقة إلا فى النصف الأولى من القرن التاسع عشر فى مصر ثم الشام، عندما تدخلت سلطة الدولة لأحداث هذا التغيير بأسلوب الجراحة، غير أن تلك التغييرات الكمية كان لها مردودها الكيفى الذى تجلى فى التغيير الإجتماعى الذى شهدته مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وفى ربط مصر بالسوق الرأسمالية العالمية بروابط التبعية بما لذلك من انعكاسات على السلطة السياسية وعلى تطور الفكر. وبذلك مشكل القرن التاسع عشر مرحلة انتقال سريعة الايقاع إلى العصر الحديث فى مصر والشرق العربى التى اكتملت عند الحرب العالمية الأولى فى مطلع القرن العشرين.

ومن مظاهر الخلط فى المفاهيم عند مؤرخينا فكرة "حياد المؤرخ" التى تردت على أسنة المشاركين فى ندوة العدد الخامس من "فكر" وهى فكرة موروثه أصلا عن المدرسة التاريخية الكلاسيكية الألمانية وروج لها كتاب منهج البحث التاريخى الليبراليين الذين يمثلهم هارنشو⁴. وهى مقولة خطيرة تطالب المؤرخ بالتجرد من أحاسيسه ومشاعره الخاصة وفكره والفلسفة التى يعتنقها، وتطالبه بأن يتعامل مع المادة التاريخية كأداة صماء. ويطيب لهؤلاء أن يضربوا المثل بالقضاء ويزعمون أن المؤرخ يجب أن يتحلى بضمير القاضى، فلا يتأثر بالقضايا التى ينظر فيها. والقياس هنا بعيد عن المنطق، فالقاضى يتحى أصلا عن نظر قضية ما إذا كانت له علاقة بأحد أطرافها، ولكنه عندما يصدر حكما فى قضية ينظرها، فإنما يصدره عن اقتناع بالأدلة التى بين يديه وروح القانون الذى يستخدمه، وما يستقر فى ضميره أنه الصواب والعدل وقد يكون ذلك كله لصالح أحد أطراف القضية التى ينجح فى تقديم الأدلة المقنعة المؤيدة بالأسانيد القانونية، فيرتاح لها ضمير القاضى ويحكم فى ضوئها. وهذا الارتياح هو فى حقيقة أمره انحياز لوجهة النظر التى تعكسها هذه الأدلة، التى قد لا يقتنع بها قاضى الاستئناف أو قاضى النقض فيصدر حكما آخر وفق قناعته بالأدلة والأسانيد القانونية لطرف آخر من أطراف القضية.

⁴ هرنشو: علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1944.

فالحقيقة - إذن - نسبية وليست مجردة أو مطلقة، والتوصل إليها يتفاوت بتفاوت من يبحثون عنها فكرا وثقافة وعقيدة، ومن ثم فالمثل الذي يضرب على "الحيدة" التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ تشبها بالقاضى لا يستقيم مع المنطق. فالمؤرخ فى تفسيره للأحداث إنما يعكس ثقافته وانتماءه الإجتماعى واتجاهه الفكرى. والمؤرخين الكولونىاليين الذين صبوا فى أذهاننا فكرة "الحيدة"، عجزوا عن التمسك بها أنفسهم، ولننظر إلى من أرخ منهم لأفريقيا وتحدث عن مهمة الرجل الأبيض White Man's burden لتبرير استعمار أفريقيا، أو من كتب منهم عن الاحتلال البريطانى لمصر، وسنلمس انحيازا واضحا للاستعمار ووجهة نظر بلادهم على حساب الشعوب المغلوبة على أمرها. والأمثلة كثيرة يضيق المقام بذكرها، ولكنها تقيم الدليل على بطلان فكرة "الحياد" هذه التى لازال بعض مؤرخينا يتشدقون بها.

تلك بعض الأمثلة لاختلاط المفاهيم عند مؤرخينا، وهناك الكثير مما يحتاج من إلى وقفات ووقفات.

سوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية:

ولعل من أهم أسباب أزمة الكتابة التاريخية عندنا ما يلاحظ من سوء تقدير بعض مؤرخينا لأدوات الكتابة التاريخية ونعنى بذلك الأصول أو المصادر والمادة التى يستخرجها المؤرخ منها، وفى طليعة تلك المصادر "الوثائق" فقد حظيت الوثائق بالجانب الأكبر من اهتمام المؤرخين، وعدوها المصدر الأساسى والأول للمادة التاريخية، حتى أن الكتابة التاريخية تصبح مستحيلة بدونها، وما تحويه الوثيقة هو الحقيقة وحدها وما عداها باطل، ومن ثم كان الأخذ بما تتضمنه الوثائق قضية مسلمة.

ولكن الحقيقة لا تحالف الوثائق دائما، ولنتذكر نسبة الملوك القدامى أعمال غيرهم لأنفسهم، وخلعهم على أنفسهم صفات لم تتوفر لهم يوما ما. ولماذا نجرى وراء الأدلة من التاريخ القديم، فالأمثلة من التاريخ العثمانى متواترة، ولما كانت قضية قد أثرت فى العدد الخامس من "فكر" فلنلق نظرة على ما تقدمه لنا الوثائق الخاصة بتاريخ مصر العثمانى.

إن معظم باحثى تاريخ مصر فى العصر العثمانى يرجعون إما إلى سجلات المحاكم الشرعية أو سجلات الإدارة، أما الأولى فتضم مختلف القضايا وخاصة قضايا المعاملات والإشهار وغير ذلك من أمور تتصل بحياة الناس، وسجلات الإدارة تحتوى على الأوامر والتعليمات التى تحدد أسلوب التعامل مع الناس، كما يختص معظمها بالنواحى المالية من ضرائب بشتى أنواعها وزمامات أراضى وغيرها من أمور تمس الأوضاع الإقتصادية ومن هنا تبرز أهمية هذه الوثائق كمصدر للمادة التاريخية، ولكن المشكلة الكبرى فى طريقة تعامل مؤرخى ذلك العصر معها، فهم يلجأون إلى الأسلوب الانتقائى - غالبا - وخاصة فى التعامل مع سجلات المحكمة الشرعية. وهناك باحثة وجدت قضية ذمى يطلق زوجته، فخرجت علينا نتائج غريبة تتنافى مع المنطق كالقول بأن الذميين كانوا لا يتعاملون إلا مع المحاكم الشرعية، وأن الأحوال الشخصية عندهم كانت تخضع للشريعة الإسلامية وليس لشرائعهم، وهى نتائج خطيرة فى ضوء

ما نعرفه عن سياسة العثمانيين تجاه أهل الذمة الذين كان لهم استقلالهم التام فيما يتعلق بشيء من حياتهم اليومية في ظل التنظيم الطائفي الذي عرف باسم الملة، وهو النظام المسئول - في رأينا - عن تكريس الطائفية في الشام بما ترتب عليه من نكبات حلت ببلبنان بالذات وكلك سورية.

وهناك باحث آخر انساق وراء الأوامر العثمانية التي تشدد على مراعاة العدل مع الفلاحين، فراح يشيد بعدالة العثمانيين وبينهم الفلاحين المصريين بأنهم هم المسئولون عن تردى أحوالهم لأن هناك أوامر صريحة تبين حقوقهم، ولكنهم "تقاعسوا" عن حماية حقوقهم، ولم يلق الباحث بالا لنمط الإنتاج السائد وعلاقات الإنتاج وشكل السلطة وغير ذلك من أمور قبل أن تجره الوثائق إلى هذه النتيجة المضللة.

والأمثلة كثيرة، فهذه الوثائق تحوى الشيء ونقيضه ويحتاج إلى دراسة طويلة متأنية قبل الخروج منها بنتائج.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الوثائق الحديثة، فلدينا أوامر مشددة من محمد على باشا يطلب فيها من موظفيه أخذ الفلاحين بالشدة ويدعوهم إلى ازهاق أرواح من لا يلتزمون بتعليمات الحكومة. كما لدينا وثيقة شهيرة يقول فيها محمد على أن وليا نعمته هما السلطان محمود الثانى والفلاح المصرى ويطلب معاملة الفلاحين بالحسنى، ثم يسحب من رجال الإدارة حق إعدام الناس دون الرجوع إليه⁵.

ولدينا مؤرخين إهتموا بالنوع الأول من أوامر محمد على وخرجوا منها بنتائج معينة، ومؤرخين آخرين اهتموا بالنوع الثانى وخرجوا منها بنتائج مناقضة تماما لما توصل إليه الأولون، فقدم محمد على أنه طاغية فظ غليظ القلب، كما قدم على أنه حاكم عادل رحيم، وذلك من خلال الوثائق، والحق أن الحقيقة مشاع بين هذه الوثائق جميعا، فالأوامر المتشددة صدرت قبل 1840 عندما كان النظام فى عنفوان قوته، أما الأوامر المتسامحة فصدرت بعد عام 1840 عندما كبلت للنظام الضربات وأصبح فى حاجة إلى خطب ود الجماهير.

إن الوثائق لا تحوى إلا مادة صماء على المؤرخ أن يخضعها للنقد ويمحصها ويستعين على فهمها بالمصادر الأخرى، فالوثيقة كغيرها من المصادر تحتمل الصدق والكذب، الحق والباطل وهى مرهونة بالظروف التى كتبت فى ظلها وبمزاج كاتبها ونظرته للأمور. وقد آن الأوان لنراجع أنفسنا فى نظرة التقديس التى نلقينا على الوثائق، وأن نعتبرها مجرد مصدر من المصادر وليست المصدر الوحيد أو الأساس أو الأول. وأن نكف عن أسلوب الانتقاء حتى لا نخرج بتعميمات خاطئة.

⁵ أمين سامى: تقويم النيل وعصر محمد على، القاهرة 1928.

وهناك مصادر أخرى هامة يجب أن توضع فى الاعتبار لأنها تعكس رؤية الجماهير للأمور تلك الرؤية التى لا نجدتها فى الوثائق الرسمية، وهنا تبرز أهمية الفولكلور كمصدر هام من مصادر المادة التاريخية لتعبيره الصادق عن وجدان الجماهير.

وبالنسبة لدراسة التاريخ المعاصر لدينا المذكرات الشخصية والروايات الشفهية التى تجمع من الأفراد المعاصرين، ولدينا أيضا الأعمال الأدبية التى تضع الباحث فى جو الأحداث، كذلك الصحف. وهى مصادر كان بعض مؤرخينا يأنفون التعامل معها ولم توضع فى الاعتبار إلا منذ الستينيات، على أن تخضع جميعا لقواعد النقد التاريخى.

هذه بعض الملاحظات المنهجية حول ما تعانیه الكتابة التاريخية فى بلادنا، تتضمن تشخيصا للأزمة، التى يحتاج علاجها إلى مراجعة شاملة لمناهج تدريس التاريخ وطرق تدريسه بالتعليم العام، وإلى صياغة جديدة لمناهج التاريخ فى الأقسام المتخصصة بالجامعات، مع اهتمام خاص بمناهج البحث التاريخى، والتواصل المعرفى مع العلوم الإنسانية الأخرى، وإثراء المكتبة التاريخية العربية بالدراسات المنهجية الأصيلة.